

Distr.: Limited
8 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض
وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد
٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، مارتن ساجديك (النمسا)، بناء على
مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار E/2013/L.10

برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل
البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في
اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة في القرار
٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه بجميع الجهات المعنية الالتزام
بتنفيذ برنامج العمل،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
(A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى قراره ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠ و ٦٧/٢٢١ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ يؤكد ضرورة تنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده على نحو متسق ويلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

وإذ يقر بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي قد زاد نطاقها وتعقدتها زيادة كبيرة على مر السنين،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري المعتمد في -- تموز/يوليه ٢٠١٣ خلال الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣ المعقود في موضوع "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٣)؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤) بمساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، ويعيد أيضاً تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٥) على نحو فعال وإدماج مجالات ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - يعرب عن قلقه لأن الآثار المتواصلة للأزمة المالية والاقتصادية تدل على ضرورة توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمى

(٣) A/68/88-E/2013/81.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل بناء قدرتها على مواجهة الهزات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - يؤكد من جديد أن تحقيق المستوى اللازم توافره من القدرات الإنتاجية المجدية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لاستفادة أقل البلدان نمواً من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الهزات وتحقيق نمو مطرد يشمل الجميع ويتسم بالإنصاف والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٥ - يلاحظ الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، ويعرب عن قلقه لأنه لا يزال يتعين على تلك البلدان، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها، توفير عدد كاف من فرص العمل الكريم للأعداد المتزايدة من سكانها ممن هم في سن العمل، لأسباب منها القيود الهيكلية التي تواجهها اقتصاداتها، ويشجع في هذا الصدد أقل البلدان نمواً على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز قدراتها الإنتاجية، على النحو الوارد بيانه في برنامج عمل اسطنبول، ويشير إلى الالتزامات التي قطعها الشركاء في التنمية في برنامج العمل بتوفير دعم مالي وتقني أفضل، في جملة أمور، لأقل البلدان نمواً لتنمية قدراتها الإنتاجية، بغرض دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٦ - يقر بأن أقل البلدان نمواً قد حققت قدراً من التقدم فيما يتعلق بالكثير من الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول مما أفضى إلى حدوث تغيير هيكلي في بعضها، ويعرب عن قلقه من أن معظم أقل البلدان نمواً ما زالت تواجه فقراً متفشياً، وعوائق هيكلية شديدة تحول دون النمو، ومستويات منخفضة للتنمية البشرية، وشدة التعرض للهزات والكوارث، ويعرب أيضاً عن قلقه لأن التحديات التي تضعها البيئة الاقتصادية العالمية تعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس والقدرة على توسيع نطاق تلك المكاسب لتشمل أقل البلدان نمواً جميعها؛

٧ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه الكثير من أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تعميم مراعاته في وثائق التخطيط واستراتيجيات التنمية ذات الصلة، ويهيب بأقل البلدان نمواً أن تفي، بدعم من شركائها في التنمية، بالتزاماتها وأن تنهض بتنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج بنوده في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية وإجراء استعراضات دورية تشرك فيها على النحو الكامل جميع الجهات المعنية الرئيسية، ويدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها لجان

الأمم المتحدة الإقليمية والفنية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى تقديم دعم فعال من أجل إدماج وتنفيذ برنامج العمل؛

٨ - **يرحب أيضا** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية ويؤكد ما لذلك من أهمية، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في برنامج العمل، والوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٩ - **يدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تقديم قدر أكبر من المساعدة الموضوعية والفنية إلى أقل البلدان نمواً في الوقت المناسب، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء وكل وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ويدعو في هذا الصدد إلى أن تقدم كل منها إلى هيئة إدارتها تقريراً ضمن تقاريرها السنوية عن إسهامها في تنفيذ برنامج العمل؛

١٠ - **يعرب عن قلقه** لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١١ ولا استمرار انخفاضها أكثر بعد ذلك، ويلاحظ في الوقت نفسه أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها وأنه أحرز تقدم خلال العقد المنصرم في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، ويؤكد أن الوفاء بكافة التعهدات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم الأهمية، بما في ذلك التعهدات التي قطعها الكثير من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بتعهداتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً إلى أن تفعل ذلك؛

١١ - **يرحب** بالخطوات المتخذة لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، ويؤكد ضرورة تحسين نوعية تلك المعونة عن طريق تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج في هذا المجال؛

١٢ - يشير إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول والقاضي بأن تستعرض البلدان المانحة التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥ وأن تنظر في زيادة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً؛

١٣ - يهيب بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تزيد من تكثيف جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق متسق سريع؛

١٤ - يهيب بأقل البلدان نمواً أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حالياً، بما في ذلك الآليات المستخدمة حالياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات التشاور المستخدمة حالياً وذلك لتغطية استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٥ - يهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٦ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

١٧ - يرحب مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج

الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من أجل تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدماج بنوده ذات الصلة في برامج عملها، ويكرر في هذا الصدد دعوته هيئات إدارة جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى إلى أن تحذو حذوها سريعا، حسب الاقتضاء وكل وفق ولايته؛

١٨ - **يكرر طلبه** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الوارد بياها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٩ - **يشدد** على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا وشواغل أقل البلدان نموا في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٢٠ - **يشير** إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك للثغرات والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣ بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا ووضع آلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، استنادا إلى المبادرات الدولية القائمة؛

٢١ - **يشدد** على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن متابعة الفقرة ١٤٥ من برنامج عمل اسطنبول فيما يتعلق بالخطوات المتخذة لكفالة المساءلة المتبادلة؛

٢٢ - **يعيد تأكيد قراره** أن يجري في سياق الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥ استعراضا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

٢٣ - **يكرر تأكيد** ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي واتساق السياسات لأغراض التنمية؛

٢٤ - **يعرب عن قلقه** لأن الكثير من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نموا من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٥ - **يشجع بقوة** إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها ما يرد منها في المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج

عمل اسطنبول، من قبيل بناء القدرات الإنتاجية، وذلك خلال العمليات المكرسة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٦ - **يحيط علما** بالاستعراضات التي تُجرى كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول التي تظطلع بها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة في عام ٢٠١٣ ويدعوها إلى إجراء تلك الاستعراضات بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

٢٧ - **يلاحظ مع التقدير** بإعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها تحقيق خروجها من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، ويدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجيتها للخروج وللانتقال، ويطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

٢٨ - **يقر** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٩ - **يشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري دعما للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس لبرنامج العمل وفي المحافل الأخرى المعنية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٣٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤، في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا"، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل.